الأمم المتحدة

A/C.5/67/SR.9

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
3 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد فارغاس (نائب الرئيس) ..... (البرازيل)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيلي

المحتويات

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-56439 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تولى الرئاسة السيد فارغاس (البرازيل)، نائب الرئيس، في غياب السيد بيرغر (ألمانيا).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/67/32 و 127 و Corr.1، و 523)

١ - **السيدة بوبوفيتشي** (رئيسة لجنة المؤتمرات): قالت وهي تعرض تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١٢ (A/67/32)، إن التقرير يتضمن مشروع قرار بشأن خطة المؤتمرات ومشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ٢٠١٣، اللذان أوصت الجمعية العامة باعتمادهما. وقد نظرت لجنة المؤتمرات في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/67/127)، الذي عرض موجزا شاملا للمناقشات التي جرت خلال الدورة الموضوعية للجنة ولم يتجاوز عدد كلماته العدد المحدد للتقارير التي تصدرها الأمانة العامة. وكانت الدورة الموضوعية مقتصدة في استخدام الورق: حيث قدمت الوثائق على موقع شبكي مخصص، ووفرت الأمانة العامة خدمات الطباعة عند الطلب، والحواسيب الحجرية على سبيل الإعارة والدعم التقني.

٢ - وأشارت إلى أن الدورة السنوية الموضوعية تتيح للدول الأعضاء فرصة للتواصل مع الإدارة العليا لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من أجل تقديم التوجيه والدعم للأمانة العامة في تنفيذ ولايتها. وفي عام ٢٠١٢، كان لا يزال يلزم تعيين عضو في اللجنة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعضو من دول آسيا والمحيط الهادئ، وخلّف هذا منصبا شاغرا لنائب الرئيس، مخصصا للمجموعة الأخيرة.

٣ - وأوضحت أن الجمعية العامة، طلبت في الفقرة ١٦ في الجزء الثاني من قرارها ٦٦/٢٣٣، إلى الأمين العام أن يقترح، في دورتها السابعة والستين، إجراء استعراض شامل لخدمات المؤتمرات يسلط الضوء فيه على أي ازدواجية وتكرار قد يكونا موجودين. واستجابة لهذا الطلب، اقترح الأمين العام أن تدعو الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إعادة النظر في ضرورة استعراض جدوله المؤقت للمؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وفي مشروع القرار المقترح، وافقت اللجنة على الملاحظات الواردة في الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات بشأن الجدول الزمني لفترة السنتين لاجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - وأضافت قائلة إن لجنة المؤتمرات استعرضت البيانات الإحصائية عن استخدام موارد خدمات المؤتمرات والمرافق في مقار العمل الأربعة وفي أديس أبابا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت تقريرا شفويا عن المشاورات مع الهيئات الحكومية الدولية الثلاث التي كان استخدامها لموارد المؤتمرات المخصصة لها للسنوات الثلاث الماضية على التوالي، من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، أقل من المعيار المرجعي البالغ ٨٠ في المائة. وقالت إنها لم تتمكن مع ذلك من الاجتماع مع رئيسي اللجنة الإحصائية ولجنة التنمية الاجتماعية نظرا لأن هاتين الهيئتين لا تتخذان من نيويورك مقرا لهما، ولكن كما حدث في الماضي، اتصلت أمانة لجنة المؤتمرات بأمانتي تلك الهيئتين، وقدمت اقتراحات للتحسين. وبينت إنها التقت رئيس لجنة الاشتراكات واقترحت إجراءات لتحسين استخدام الموارد، من قبيل إبلاغ قسم إدارة الاجتماعات مسبقا قبل الإلغاء المتوقع، وتقليل مدة الاجتماعات استنادا إلى الأنماط السابقة، وبدء الجلسات في الموعد المحدد. وقد رحب رئيس لجنة الاشتراكات بالاقتراحات وأوضح أن الطابع الحساس لجدول أعمال اللجنة يفرض عليها العمل

لساعات طويلة في اجتماعات غير رسمية. وفي عام ٢٠١٣، ستلغي هذه اللجنة مبدئيا خدمات الترجمة الشفوية لثمانية من جلساتها خلال الأسبوع الأخير من دورتها.

٥ - ومضت قائلة إنه وفقا للفقرة ١٧ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٦، عرض تقرير الأمين العام معامل الاستخدام على مدى فترة عشر سنوات للهيئات الحكومية الدولية التي كان استخدامها لموارد المؤتمرات أقل من المقرر لها على الدوام. وحثت لجنة المؤتمرات هذه الهيئات على أن تأخذ في الاعتبار هذه المعلومات عند التخطيط لدوراتها في المستقبل لكي تبلغ المعيار المرجعي لاستخدام الموارد البالغ ٨٠ في المائة.

٦ - وأعربت عن قلق لجنة المؤتمرات إزاء النمو الصفري في استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي ظل عند معدل ٧٠ في المائة في عام ٢٠١١، وهو نفس المعدل الذي كان عليه في عام ٢٠١٠. ومع الاعتراف بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لتعزيز مركز المؤتمرات، توصي اللجنة بأن يواصل الأمين العام مع الشركاء، مثل الاتحاد الأفريقي، استكشاف سبل إضافية لزيادة الاستفادة من مركز المؤتمرات وتشجيع رؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة على استخدام المركز على سبيل الأولوية لضمان تحسين استخدام مرافق المؤتمرات.

٧ - وتناولت مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة، فقالت إن اللجنة تلاحظ في مشروع قرارها مع التقدير الجهود التي يبذلها الأمين العام لوضع وتنفيذ مؤشرات أداء موحدة ونظام واحد لتكنولوجيا المعلومات، مثل gData، و gMeet، و gDoc، و gText في مراكز العمل الرئيسية الأربعة، وطلبت إليه إكمال الاستعراضات الداخلية المتعلقة بآليات المساءلة، والتحديد الواضح للمسؤوليات بين وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمديرين العامين لمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي فيما يتعلق بسياسات وعمليات واستخدام موارد إدارة المؤتمرات. وبالإضافة إلى ذلك، كررت اللجنة طلبها إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده ليدرج في تقريره المقبل عن خطة المؤتمرات معلومات بشأن الوفورات المالية التي تحققت من خلال تنفيذ مشاريع الإدارة الكلية المتكاملة.

٨ - وأعربت عن ترحيب لجنة المؤتمرات بقاعدة الجوار كنهج فعال لخدمة الاجتماعات خارج المقار المحددة، وفي هذا الصدد، طلبت إلى الأمين العام أن يتبع القاعدة كلما أمكن تطبيق ذلك دون المساس بجودة الخدمات. وأشارت اللجنة إلى نقص المعلومات عن الوفورات المالية ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام؛ وأوضحت أن تلك المعلومات قُدمت في وقت لاحق.

٩ - وأضافت أن لجنة المؤتمرات طلبت إلى الأمين العام في مشروع قرارها، في محاولة لضمان تقديم الوثائق في الوقت المحدد، أن يطبق نظام تحديد فترات زمنية محددة بمزيد من الصرامة، وحثت الإدارات المعدة للوثائق على الالتزام الكامل بالمواعيد النهائية من أجل تحقيق الهدف المتعلق بتقديم ٩٠ في المائة من الوثائق في حينها.

١٠ - وقالت إنه تم خلال الدورة الموضوعية عقد مؤتمر بالفيديو مع مديرين من نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي عن الدروس المستفادة من تطبيق الاقتصاد في استخدام الورق في الاجتماعات على أساس تجريبي. وتقوم مراكز العمل الأخرى، مثلها مثل المقر، بإعداد نموذج للاقتصاد في استخدام الورق. وعلى سبيل المثال، فمنذ عام ٢٠٠٨، يقدم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الخدمات للاجتماعات المعقودة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بطريقة تقتصد في استخدام الورق. وفي فيينا، قامت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بدور رائد في مجال

استخدام الملفات الصوتية الرقمية كسجل رئيسي لمناقشاتها. وفي جنيف، استلزم الكم الهائل للمحاضر الموجزة المتراكمة لمجلس حقوق الإنسان حلولا وبدائل عملية للمحاضر الخطية. وأوضحت أن اللجنة قد أجرت مناقشات مطولة بشأن البيانات التي قدمتها مراكز العمل وكذلك المقترحات الواردة في مذكرة الأمانة العامة بشأن مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق (A/AC.172/2012/CRP.1). وذكرت أن اللجنة أشارت إلى الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من قرار الجمعية العامة ٢٨٥/٥٥ والفقرة ٢٣ من الجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٦، وطلبت إلى الأمين العام أن يوضح نطاق مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق بحيث يصبح مفهوما أشمل يقوم على استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين خدمة الدول الأعضاء، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

١١ - وأشارت إلى أن اللجنة عقدت جلسة للأسئلة والأجوبة عن مبادرات الأمانة العامة للاتصال والتدريب في مجال الترجمة التحريرية والشفوية. ورحبت بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لمعالجة مسألة شغل ما يشغر من وظائف في دوائر اللغات نتيجة لتقاعد الموظفين، وبينت أن الجهود التي بذلت مؤخرا أدت إلى توقيع مذكرتي تفاهم واتفاقي تعاون مع جامعتين في أفريقيا، ومذكرة تفاهم مع مؤسسة في أمريكا اللاتينية. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام بذل مزيد من الجهود المنسقة لتعزيز الاتصال وذلك بوسائل منها المنح التدريبية والتدريب الداخلي، واستحداث أساليب مبتكرة لزيادة التوعية بالبرامج، بسبل منها إقامة شراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومؤسسات اللغات المعنية في جميع المناطق، ولكن في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، كررت لجنة المؤتمرات طلبها إلى الأمين العام أن يوفر، في جميع مراكز العمل ما يكفي من موظفين على المستوى المناسب، وذلك بهدف ضمان مراقبة مناسبة لجودة الترجمة التعاقدية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ المساواة في الرتب مقابل العمل المتساوي.

١٢ - **السيد غريس** (رئيس إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالنيابة): عرض تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/67/127 و Corr.1)، فقال إن حجم الوثائق والتأخر المتكرر في تقديم النصوص من قبل الإدارات المعدة للتقارير يشكل تحديا من أكبر التحديات التي تواجه إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. ولاحظ الشواغل التي أبدتها اللجنة الخامسة في جلستها الأولى من الدورة الحالية بشأن التأخر في إصدار الوثائق الخاصة بها. وهذه المسألة القائمة منذ أمد طويل لا صلة لها بالتدابير التي اتخذتها الإدارة مؤخرا بشأن الاقتصاد في التكاليف، مثل التخفيضات في الموارد المخصصة للنوبات الليلية والعمل في نهاية الأسبوع وتخفيض عدد الوظائف في خدمات الطباعة. وأوضح أن الإدارة تعمل بنشاط مع الجهات المعنية لتخفيف حدة المشكلة. وسترحب في هذا الصدد بجدول اجتماعات مضغوط بقدر أقل، ومخرجات يمكن التنبؤ بها بقدر أكبر من الهيئات المعدة للتقارير، وزيادة الامتثال للحدود المقررة لعدد كلمات وثائق اللجنة الخامسة.

١٣ - وأشار إلى أن لجنة المؤتمرات اختارت، كما حدث في عام ٢٠١١، عقد دورتها لعام ٢٠١٢ بطريقة تقتصد في استخدام الورق، مقدمة بذلك المثل لغيرها من الهيئات على نحو يتيح للإدارة تكييف النموذج وفقا لاحتياجات المستعملين الفعليين. وقد اُختِير موضوع المؤتمر الذي عقد عبر الفيديو مع مراكز العمل الأربعة استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٦، حيث طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق، يشمل الدروس المستفادة من تطبيق النموذج على أساس تجريبي. وعُرضت أيضا على اللجنة ورقة قاعة اجتماع بشأن تنفيذ نموذج الاقتصاد في استخدام الورق

(A/AC.172/2012/CRP.1). ولم تقترح الإدارة المفهوم كوسيلة للقضاء على استخدام الورق كليا، ولكن كوسيلة لمزاولة العمل بطريقة أكثر كفاءة واستدامة، تحد من حجم عمليات الطباعة والتوزيع في مقر الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى. ومن المسلم به أيضا أنه لا يمكن أن ينفذ النموذج بالكامل إلا بموافقة الدول الأعضاء.

١٤ - وذكر أنه مع إضافة أدوات إلكترونية جديدة للتوزيع ومع التحول من طباعة الأوفست إلى الطباعة الرقمية ونقصان الطلب، انخفض إنتاج الإدارة لوثائق الهيئات التداولية من ١٣٦ مليون صفحة مطبوعة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إلى ٦٠ مليون صفحة مطبوعة متوقعة في عام ٢٠١٢ بأكمله. وكان الهدف هو الانتقال من عملية للطباعة كبيرة في الحجم وكثيفة في الموارد إلى عملية عالية السرعة ومنخفضة الحجم ومنخفضة التكلفة.

١٥ - وأضاف إن الإدارة تصدرت جهود الأمانة العامة لتحقيق مكاسب نتيجة الكفاءة والجودة من خلال الاستفادة من التقنيات القائمة والمستجدة. ففي مجال الترجمة، وفقا للفقرتين ٧ و ٨ من الجزء الخامس من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٦، بدأ مشروع عالمي يسمى gText. ويهدف المشروع إلى ترشيد تدفق الوثائق من خلال التشغيل الآلي للعمليات الرئيسية، مما يزيد من كفاءة وجودة عمليات الترجمة وما يتصل بها من عمليات، وييسر ترتيبات العمل من بعد. وقال إن المشروع سيطوِّر وينفذ نظاما من شأنه أن يزود المترجمين التحريريين من الموظفين الدائمين وكذلك ممن يعملون على أساس تعاقدي بمجموعة كاملة وموحدة من الأدوات اللغوية على شبكة الإنترنت، ويتيح كذلك الوصول السلس إلى المعلومات الأساسية اللازمة لجودة الترجمة. ومن خلال تغيير أساليب العمل جذريا في سلسلة تجهيز الوثائق المتعددة اللغات، سيساعد نظام gText على الحد من الاحتياجات من القدرات في بعض عمليات الدعم.

١٦ - ومضى قائلا إن الإدارة نظرت بعناية في الخيارات البديلة قبل بدء مشروع gText، مثل استخدام تطبيقات الترجمة الآلية والترجمة بمساعدة الحاسوب المتاحة تجاريا، ولكن الإدارة اختارت بدلا من ذلك تطوير نظام داخلي حسب الطلب، يضمن نقاء البيانات، وهو شرط ضروري لدعم أعلى مستوى من الجودة للوثائق المترجمة تلبية لطلب الدول الأعضاء، وتوفير أكثر مجموعة من القدرات الفعالة من حيث التكلفة لتلبية الاحتياجات المحددة للمنظمة.

١٧ - واستطرد قائلا إن الأمانة العامة تستكشف بنشاط إمكانية عقد اجتماعات متعددة اللغات بمشاركة من بعد، وهو نهج جديد يجربه الاتحاد الدولي للاتصالات. وتستجيب المبادرة للفقرتين ٢ و ٥ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٦ ومن شأنها أن تحسن استخدام موارد خدمات المؤتمرات القائمة، وتيسر المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة وتجعلها مراعية للبيئة بقدر أكبر، وتقلل القيود اللوجستية والتكاليف، مثل الاحتياجات المتعلقة بمرافق الاجتماعات والسفر ونفقات الإقامة والدعم الإداري. وتجدر الإشارة إلى أن المترجمين الشفويين في الاتحاد الدولي للاتصالات قد وافقوا على الشكل الجديد للاجتماعات.

١٨ - وأكد أنه نظرا لأن ارتياح الدول الأعضاء يعد أحد مؤشرات الأداء الرئيسية لإدارة المؤتمرات، فإن الإدارة تلتمس باستمرار تعليقات من الوفود من خلال استطلاعات إلكترونية عالمية واجتماعات إعلامية عن القضايا المتعلقة باللغات في مراكز العمل الأربعة جميعها. وتوفر الإدارة أمناء اللجان للعديد من اللجان الرئيسية للجمعية العامة وللهيئات الفرعية، وتعتمد على مدخلات من الدول الأعضاء لتحسين دعمها للعمليات الحكومية الدولية. وأعرب عن خيبة أمل الإدارة لذلك لأنه على الرغم من الجهود المتنوعة التي تبذلها، كان معدل الرد على الاستبيانات الإلكترونية منخفضا باستمرار. وقال إن الدورة الموضوعية للجنة المؤتمرات

تضمنت مناقشة حول سبل تعزيز التعليقات. ومع ذلك، فنظرا لأن مشاركة الوفود في الاجتماعين الإعلاميين السنويين المقررين كانت منخفضة، فقد رحبت الإدارة بتوصية اللجنة بتعديل الولاية بحيث تطلب اجتماع إعلامي واحد في السنة.

١٩ - وأشار إلى أن الإدارة واجهت تحديات في تعيين موظفي لغات ذوي كفاءة، لا سيما المترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين لتوليفة معينة من اللغات، وأنه تم اتخاذ تدابير فعالة لتفادي النقص المعرقل في أعداد المتقدمين. وأسفرت هذه التدابير عن آثار إيجابية؛ فقد تمت تلبية الحاجة الماسة لتوفير من يحل محل المتقاعدين إلى حد كبير. ومع ذلك، لا بد من تكريس موارد لتمكين الإدارة من أن تواصل جهود الاتصال والتدريب وتوسع برنامج المنح التدريبية. وبدون هذه الموارد، ستناضل الإدارة من أجل تحقيق توازن بين ضرورة تأمين موظفي اللغات في المستقبل وبين الاحتياج الأكثر إلحاحا المتعلق بتقديم خدمات المؤتمرات في موعدها. وستتناول مسألة الموارد المخصصة للاتصال في مشروع ميزانيتها لفترة السنتين المقبلة.

٢٠ - وذكر أنه استجابة أيضا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣٣، حدد تقرير الأمين العام ست هيئات حكومية دولية كان متوسط معامل الاستخدام فيها دون المعيار المرجعي البالغ ٨٠ في المائة على مدى السنوات العشر الماضية. واقتُرح بالإضافة إلى ذلك على المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعادة النظر في إعداد جدوله المؤقت للمؤتمرات والاجتماعات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما لفترة السنتين. وتناولت لجنة المؤتمرات هاتين المسألتين في مشروع قرارها.

٢١ - وقال إن الإدارة تواجه تحديات جديدة في تقديم خدمات عالية الجودة وفي الوقت المناسب بميزانية خفضت بمقدار ٤٢ مليون دولار لفترة السنتين. ولم يعد توفير خدمات المؤتمرات، ولا سيما بالنسبة للاجتماعات الموازية وتلك التي تعقد في عطلة نهاية الأسبوع أمرا مسلما به. وفي هذا الصدد، لفت انتباه اللجنة إلى الممارسة التي تتبعها الجمعية العامة بعقد عدة اجتماعات رفيعة المستوى قرب موعد مناقشاتها العامة السنوية في أيلول/سبتمبر. ويتعين تحسين التنسيق في تحديد مواعيد هذه الاجتماعات وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٩٤.

٢٢ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية لخطة المؤتمرات (A/67/523)، وقال إن انخفاض متوسط معدل استخدام مرافق خدمات المؤتمرات يعد مسألة مثيرة للقلق. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة الاستشارية بضرورة حث رئيس لجنة المؤتمرات على تكثيف الاتصالات مع الهيئات المعنية، بغية حل المسائل الأساسية. وفي ضوء تنافسية سوق خدمات المؤتمرات في أديس أبابا، فمن المتوقع أن يتم وضع استراتيجية عملية للتسويق للتصدي لانخفاض استخدام مركز المؤتمرات في ذلك الموقع.

٢٣ - وأشار في ما يتعلق بالإدارة الكلية المتكاملة إلى أن اللجنة الاستشارية أكدت ضرورة استعراض نشرات الأمين العام ذات الصلة من أجل تحديد وتدوين مسؤوليات وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمديرين العامين لمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي فيما يتعلق بإدارة المؤتمرات، وأعربت اللجنة عن أسفها لأنه لم يتم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد. وفيما يتعلق بقاعدة الجوار، حثت اللجنة الاستشارية الأمين العام على النظر إلى ما هو أبعد من تكاليف السفر عند السعي إلى تحقيق وفورات نتيجة تنفيذ القاعدة. وكررت اللجنة الاستشارية موقف الجمعية العامة بشأن نظام ساعات العمل المرنة، الذي ورد

في القرار ٦٦/٢٣٣، ورأت أنه يلزم إجراء تحليل سليم للنظام قبل أن يمكن النظر في مواصلة تنفيذه.

٢٤ - وأوضح في ما يتعلق بالوثائق والمنشورات، أن اللجنة الاستشارية أعربت عن القلق إزاء انخفاض المعدل العام لتقديم الوثائق في حينها من قبل الإدارات المعدة لها، وطلبت إلى الأمين العام معالجة هذه المسألة. وبينما تعترف اللجنة بالقيود التي تكبل القدرات والتي تحد من تقاسم عبء العمل بين مراكز العمل، فإنها تدعو إلى مزيد من التحليل لاتجاهات تقاسم عبء العمل من أجل تحسين تقييم جدوى هذا النهج. وبينما تحيط اللجنة الاستشارية علما بالفوائد التي أبلغ عنها، تطلب إلى الأمين العام استنادا إلى خبرة الإدارة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في عقد اجتماعات باستخدام أسلوب الاقتصاد في استخدام الورق أن يقدم تقريرا أيضا عن الموارد البشرية والمالية وغيرها من الآثار المترتبة على هذا النموذج.

٢٥ - وأضاف في ما يتعلق بخدمات الترجمة والتحرير وتجهيز النصوص، أن اللجنة الاستشارية لاحظت عدم الاتساق في الإنتاجية بين مراكز العمل الرئيسية الأربعة. وتدعو اللجنة أيضا إلى بذل مزيد من الجهود لتحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لارتفاع معدل الشواغر للمترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٢٦ - **السيد ميهوبي** (الجزائر): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة ترحب بالتوصيات ومشروع القرار الوارد في تقرير لجنة المؤتمرات (A/67/32). وتعلق المجموعة أهمية كبيرة على تقديم خدمات المؤتمرات ذات الجودة بطريقة فعالة، نظرا لأهميتها بالنسبة لأداء الأمم المتحدة. وبينما أشار تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/67/127 و Corr.1) إلى أن استخدام موارد المؤتمرات عموما في عام ٢٠١١ كان بنسبة ٨٥ في المائة، أي أعلى من المعيار المرجعي المقرر ولكنه مماثل لعام ٢٠١٠، فتجدر الإشارة إلى أن مركزين من مراكز العمل قد سجلا معامل استخدام منخفضا بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق بسبب الزيادة في الوقت الضائع خلال الاجتماعات. وتدعو المجموعة إلى تعزيز الجهود الرامية لمعالجة القضايا التي أدت إلى نقص استخدام موارد خدمات المؤتمرات، مع أخذ ظروف العمل الفريدة لكل هيئة من هيئات المنظمة ووظيفتها في الاعتبار.

٢٧ - وأوضح أن انخفاض معدل استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يعزو إلى المنافسة التي تشكلها مرافق المؤتمرات الأخرى في المنطقة. وأشار أيضا إلى أن افتتاح مجمع مؤتمرات الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٢ قد زاد المنافسة. ومع ذلك، فإن المجموعة لا تزال مقتنعة بأن من شأن اتباع سياسة تسويق أكثر ابتكارا واستباقية أن يحسن معدل استخدام المركز.

٢٨ - وكرر من جديد موقف المجموعة الذي يرى أن الغرض من مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة هو إدماج تكنولوجيا المعلومات في إدارة خدمات المؤتمرات وتجهيز الوثائق من أجل تيسير التوازن في تقسيم العمل بين المقر ومراكز العمل الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، يجب أن تؤخذ في الحسبان الجوانب الفريدة لكل مركز من مراكز العمل والمجموعات اللغوية فيه، ويجب احترام مبدأ المساواة في الرتب مقابل العمل المتساوي. وينبغي أن يمتثل تنفيذ مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة أيضا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٢٩ - وقال إن المجموعة أحاطت علما بأن تنفيذ قاعدة الجوار أدى إلى وفورات قدرها ١,١ مليون دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ونظرا لأنه، وفقا لما جاء في

تقرير الأمين العام تؤخذ عوامل كثيرة في الاعتبار إلى جانب قرب مركز العمل من الاجتماعات المعقودة خارج المقار المحددة عند تخطيط خدمات المؤتمرات، فإن المجموعة تتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة وضع مصطلح أدق لهذا المفهوم.

٣٠ - وأوضح أن نظام ساعات العمل المرنة يستلزم تحليلا أكثر تفصيلا قبل مواصلة تنفيذه. وفي هذا الصدد، تذكِّر المجموعة بالفقرة ١٦ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٦، التي شددت الجمعية العامة فيها على ضرورة تطبيق قواعد وأنظمة الأمم المتحدة التي تحكم الموارد البشرية بشكل موحد. ومن ثم تتطلع المجموعة إلى نتائج تقييم مبادرة ساعات العمل المرنة الذي طُلب إجراؤه في القرار نفسه.

٣١ - وأضاف أن إصدار الوثائق في حينها وجودتها يعدان أمرين أساسيين في التسيير الفعال لمداولات الهيئات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، تواصل المجموعة دعم الجهود التي تبذلها فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالوثائق لمعالجة مشكلة التأخر في إصدار الوثائق. وتشكل فرقة العمل مكونا واحدا من نهج متعدد الجوانب لإيجاد حل دائم للمشكلة الدائمة للتأخر في إصدار الوثائق، وخاصة تلك المتعلقة بعمل اللجنة الخامسة. وأكدت المجموعة أنه ينبغي أن تصيغ الإدارات المعدة للوثائق تقاريرها وفقا للمتطلبات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٣.

٣٢ - وأشار إلى أن المجموعة متفائلة بالتحسن الذي تحقق في تقديم الوثائق في حينها في المقر، الذي وصلت نسبته إلى ٨٨ في المائة في عام ٢٠١١ بالنسبة للوثائق التي حُددت مواعيد تسليمها قبل الدورة، بعد أن كانت ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن المعدلات الكلية لتقديم الوثائق لعام ٢٠١٢ في مراكز العمل الرئيسية الثلاثة الأخرى، البالغة ٧٤ في المائة في جنيف و ٤٣ في المائة في فيينا وصفر في المائة في نيروبي، مخيبة للآمال. ومن الضروري أن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة لضمان تحقيق جميع الإدارات المعدة للوثائق الأهداف المحددة بالنسبة لتقديم الوثائق.

٣٣ - وتكلم عن الاستثمار في طباعة الأوفست الذي أذنت به الجمعية العامة، فلاحظ أن العمل المتراكم المتعلق بطباعة الوثائق بيَّن أن استخدام الطابعات الرقمية لا يغطي بالكامل الطلب على المواد المطبوعة. وعلاوة على ذلك، لم يتم بعد تقديم المعلومات المتعلقة بالاقتصاد في استخدام الورق في الاجتماعات التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٣/٦٦. وبينما تصدت ورقة قاعة الاجتماع المتعلقة بمفهوم الاقتصاد في استخدام الورق (A/AC.172/2012/CRP.1) لبعض أوجه القلق، فإن هذا النهج لا يتماشى مع الولاية المعتمدة. وبدلا من ذلك انخرطت الأمانة العامة في عملية تهيئة ذاتية بشأن مبادرة الاقتصاد في استخدام الورق، دون تقديم تفاصيل عن آثارها الملموسة فيما يتعلق بقضايا مثل الموارد البشرية، والجوانب المالية، والآثار المحتملة على أعمال الهيئات الحكومية الدولية، ونقل التكاليف إلى الدول الأعضاء، والفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وستسعى المجموعة إلى الحصول على توضيح بشأن هذه المسائل خلال المشاورات غير الرسمية.

٣٤ - وقال إن تنفيذ خطة إدارية ناجحة لتعاقب الموظفين في الخدمات اللغوية للمحافظة على أعلى معايير الجودة في الترجمة التحريرية والشفوية أمر بالغ الأهمية. وأوضح أن المجموعة تكرر دعمها لبرنامج استباقي لتخطيط تعاقب الموظفين، يستند إلى الاتصال بالجامعات وتبسيط الامتحانات التنافسية. وينبغي لبرامج الاتصال أن تشمل الاتصال بالمؤسسات من جميع المناطق الجغرافية المستعدة للدخول في شراكة مع المنظمة.

٣٥ - وأضاف أن المجموعة أحاطت علما بأن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق قد دخل في اتفاقات جديدة مع الرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات الشفويين والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات التحريريين، ويتوقع أن تيسر تلك الاتفاقات على نحو فعال العقود القصيرة الأجل للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين، مع ضمان تقديم أعلى مستوى من الخدمة.

٣٦ - وأعرب عن قلق المجموعة من جديد إزاء ارتفاع معدلات الشواغر للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين في مكاتب الأمم المتحدة في نيروبي. وأوضحت المعلومات المكملة لتقرير الأمين العام المقدمة من الأمانة العامة أنه في حين تم تخفيض متوسط معدلات الشغور في مركز العمل إلى ٣,١ في المائة، فقد بلغ معدل الشواغر ٣٥ في المائة بالنسبة للمترجمين الشفويين و ٣٠ في المائة بالنسبة للمترجمين التحريريين. وذكرت الأمانة العامة أن أسباب الارتفاع الشديد لمعدلي الشواغر تشمل الانعدام المحسوس للأمن، ونقص المرافق الطبية والتعليمية، وعدم توافر فرص لتوظيف الأزواج، وتصنيف مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشكل صريح كمركز عمل من الفئة باء. وأشارت المجموعة إلى أنه لو أن العوامل التي ذكرتها الأمانة العامة تشكل روادع حقيقية، لكانت انطبقت على جميع الموظفين، وليس فقط على موظفي خدمات اللغات. ولذلك فإنها ستلتمس توضيحات عن السبب في تأثير تلك الشواغل بشكل كبير على موظفي اللغات بصفة خاصة.

٣٧ - وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى الاستعاضة عن محاضر الاجتماعات الخطية بالتسجيلات الصوتية الرقمية، أشارت المجموعة إلى الفقرة ٢٩ من الجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٦، وشددت على أن الموجزات المكتوبة والمحاضر الحرفية تشكل جزءا هاما من الوثائق التي يستخدمها جميع أعضاء المجموعة وسائر الدول الأعضاء.

٣٨ - وكرر موقف المجموعة بأنه ينبغي ألا يكون للتنفيذ المعجل للمخطط العام لتجديد مباني المقر أي أثر سلبي على نوعية وتوافر خدمات المؤتمرات، أو على المساواة في المعاملة وظروف العمل للموظفين في اللغات الرسمية الست جميعها. وينبغي لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان الاستمرار السلس لخدماتها خلال تنفيذ الخطة.

٣٩ - وأوضح أن المجموعة تؤكد مجددا أيضا أهمية الامتثال للمبادئ التوجيهية والإجراءات الواردة في التعليمات الإدارية للترخيص باستخدام الدول الأعضاء والأمانة العامة لمباني الأمم المتحدة لعقد اجتماعات ومؤتمرات ومناسبات خاصة ومعارض، والتأكيد على أن هذه الأنشطة يجب أن تكون متسقة مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

٤٠ - وقال إن قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦١ أقر بأهمية الاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وسائر المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء وضرورة توفير خدمات الترجمة الشفوية لعقدها على نحو سلس. وبالتالي يساور المجموعة القلق لأنه لم تتم تلبية إلا نسبة ٩٢ في المائة من طلبات توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية أو غيرها من المجموعات الرئيسية في عام ٢٠١١ بالمقارنة مع نسبة ٩٦ في المائة في عام ٢٠١٠.

٤١ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): قال متكلما باسم المجموعة الأفريقية إن تقرير لجنة المؤتمرات (A/67/32) كان متوازنا بشكل جيد وأن مشروع القرار يوفر أساسا متينا للتفاوض. وأعرب عن ترحيب المجموعة باعتماد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ٢٠١٣. فتوفير خدمات للمؤتمرات ذات نوعية جيدة مهم لعمل الهيئات الحكومية الدولية ويساهم في تحقيق أهداف المنظمة بوجه عام.

٤٢ - وأشار إلى أن المجموعة تلاحظ أنه بالرغم من أن معدل استخدام خدمات المؤتمرات البالغ ٨٥ في المائة في عام ٢٠١١ يفوق المعيار المرجعي المحدد، فإنه لم يحقق أي زيادة عن معدل عام ٢٠١٠؛ وينبغي للمنظمة أن تسعى جاهدة لتحقيق تحسن سنوي في المعدل. وبالنظر إلى أن استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ظل عند المعدل المنخفض البالغ ٧٠ في المائة وأن مرافق المؤتمرات الجديدة للاتحاد الأفريقي قد أوجدت مصدرا إضافيا للمنافسة في المنطقة، فترجو المجموعة معرفة التدابير التي يمكن اتخاذها علاوة على أنشطة التسويق والاتصال لتحسين استخدام المركز.

٤٣ - وفيما يتعلق بمبادرة ساعات العمل المرنة، أوضح أن المجموعة تشدد على ضرورة تطبيق القواعد واللوائح التي تنظم الموارد البشرية بشكل موحد وتتطلع إلى تلقي تقرير للأمين العام خلال هذه الدورة عن تقييم المبادرة، وذلك تمشيا مع طلب الجمعية في قرارها ٢٣٣/٦٦. وقال إن المجموعة الأفريقية تثني على عمل فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالوثائق لتحسين إصدار الوثائق في حينها وجودة الوثائق. وأشار إلى أنه ينبغي عدم ادخار أي جهد لتحسين تقديم الوثائق في حينها. وفي هذا الصدد، تحث المجموعة جميع الإدارات المعدة للوثائق، ولا سيما في مراكز العمل الثلاثة التي أبلغت عن معدلات منخفضة في تقديم الوثائق في حينها، على تقديم وثائقها في حدود الأطر الزمنية المحددة.

٤٤ - وفيما يتعلق بمفهوم الاقتصاد في استخدام الورق في الاجتماعات، أوضح أن المجموعة تحث الأمانة العامة على تقديم المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة في السابق، بما في ذلك الآثار المحتملة لمفهوم الاقتصاد في استخدام الورق على الموارد البشرية والتكاليف التي تتحملها الدول الأعضاء، ضمن شواغل أخرى. وأشارت المجموعة أيضا مع القلق العميق إلى أنه، خلافا للأحكام المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، لم تتم تلبية احتياجات الدول الأعضاء بالكامل في الحصول على نسخ مطبوعة من الوثائق عند طلبها.

٤٥ - وأضاف أن المجموعة الأفريقية أيدت باستمرار تنفيذ برنامج استباقي لتخطيط تعاقب موظفي خدمات اللغات من أجل الحفاظ على أعلى معايير الجودة في خدمات الترجمة التحريرية والشفوية. وبينما ترحب بالتوقيع مؤخرا على مذكرة تفاهم مع إحدى الجامعات في مصر، فإن المجموعة لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء بطء وتيرة أنشطة الاتصال بالجامعات الأفريقية.

٤٦ - وأشار إلى أن المؤتمر الثاني للبلدان الأفريقية المعني بتدريب المترجمين التحريريين ومترجمي المؤتمرات الشفويين ومترجمي الخدمة العامة الشفويين، المعقود في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٢، يمثل تطورا يدعو إلى الترحيب. وبحث المشاركون في المؤتمر مشروع الهيكل الإداري للاتحاد الأفريقي للترجمة الشفوية والتحريرية وميزانيته، الذي سينفذ برنامجا لمساعدة الجامعات في أفريقيا في مجال تدريب المترجمين التحريريين والشفويين. وأعرب عن أمله في أن تخفف زيادة توفير التدريب في أفريقيا من مشكلة ارتفاع معدلات الشواغر بين موظفي اللغات المتخصصين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيساعد هذا التدريب أيضا على مواجهة تحديات إدارة تعاقب الموظفين.

٤٧ - وأضاف أن المجموعة الأفريقية حثت باستمرار على ضرورة بذل كل جهد ممكن لتقليل معدلات الشواغر، ولا سيما لموظفي اللغات، في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتعرب المجموعة بالتالي عن القلق البالغ إزاء استمرار ارتفاع معدلات الشواغر بين المترجمين التحريريين والشفويين. وأشار إلى أن الأسباب التي تقدمت بها الأمانة

العامة لتبرير تلك المعدلات هي أسباب غير مقبولة، حيث يفترض أن تنطبق هذه الأسباب على جميع فئات الموظفين.

٤٨ - واختتم قائلا إنه ينبغي ألا يستعاض بالتسجيلات الصوتية للاجتماعات عن المحاضر الموجزة والحرفية، التي تشكل جزءا هاما من الوثائق المستخدمة من قبل غالبية الدول الأعضاء في عمليات صنع القرارات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، تذكِّر المجموعة بطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ٢٣٣/٦٦ المتعلق بإجراء تقييم للمشروع الرائد الذي تنفذه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

٤٩ - **السيد أونوما** (اليابان): قال إن المحافظة على جودة خدمات المؤتمرات أمر ضروري لقيام الدول الأعضاء باتخاذ قرارات سليمة. وينبغي للأمانة العامة أن تواصل مع ذلك السعي لتحقيق الكفاءة من خلال تدابير خفض التكاليف، بينما ينبغي أن تمتنع الدول الأعضاء عن إضافة خدمات غير ضرورية للمؤتمرات عند اتخاذ قرار بشأن طرائق عقد اجتماعات جديدة.

٥٠ - وأعرب عن رغبة وفده في الحصول على مزيد من المعلومات عن الدروس المستفادة من استخدام مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق خلال مؤتمر ريو+٢٠. وينبغي أن تقدم هذه الدروس التوجيه في ما يتعلق بمواصلة تطبيق هذا المفهوم، بما في ذلك في الأمانة العامة، شريطة ألا يضر بالشفافية والمساءلة. وأعرب عن قلقه، مع ذلك، من احتمال أن يزيد ذلك من التكلفة الإجمالية للوثائق بسبب تضاعف الموارد البشرية.

٥١ - **السيد كاماو** (كينيا): قال إن الجمعية العامة وافقت، على مر السنين، على تدابير لتعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بما في ذلك إنشاء منصب مدير عام للمكتب ورفع مستوى ١١ وظيفة من وظائف اللغات من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥. وأعرب عن قلق وفده لذلك إزاء معدلات الشواغر البالغة ٣٥ في المائة بالنسبة للمترجمين الشفويين و ٣٠ في المائة بالنسبة للمترجمين التحريريين، مقارنة مع معدل الشغور عموما البالغ ٣,١ في المائة في مركز العمل هذا. وأشار إلى أن إيجاد حل يستلزم فحصا دقيقا للمشكلة على أساس معلومات موثوقة، ولكن المعلومات المقدمة من الأمانة العامة لا تعكس الوضع الفعلي في نيروبي. ورغم الإقرار بأن نقص موظفي اللغات في جميع أنحاء العالم قد يكون أحد أسباب المشكلة، فإن الأسباب المقدمة، وهي المخاوف الأمنية ونقص المرافق الصحية والتعليمية وخفض بدل المشقة، ليست أسبابا يمكن الوثوق بها.

٥٢ - وأشار إلى أن نيروبي تستضيف الآلاف من موظفي الأمم المتحدة ومعاليهم. ويوجد فيها أكثر من ٧٠ بعثة دبلوماسية والعديد من المنظمات العلمية والمؤسسات الإقليمية، وعشرات من المنظمات غير الحكومية، التي يعمل في كثير منها رعايا أجانب يتمتعون بخدمات مدارس دولية جيدة ومدارس للغات، ومرافق صحية ممتازة، وأسلوب حياة مرضٍ. وأوضح أن الأمن يشكل أولوية من أولويات حكومته، ولم يكن الموظفون الدوليون في نيروبي أقل أمنا منهم في أي مدينة رئيسية أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لم يبلغ على الإطلاق حكومته رسميا بأن المرافق الأمنية أو التعليمية والمرافق الصحية تشكل رادعا لاجتذاب الموظفين إلى مقر العمل. وأخيرا، أعرب عن انزعاجه من أن ينسب الفشل في تعيين موظفين إلى خفض بدل المشقة الذي نجم عن رفع مستوى فئة المشقة بالنسبة لنيروبي من جيم إلى باء، مما يوحي بأن بعض الموظفين يفضلون التماس مكاسب مالية عن طريق تقويض معايير التصنيف.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٣٠ واستؤنفت الساعة ١١/٥٥.

٥٣ - **السيد بامي** (إثيوبيا): أعرب عن ترحيب وفده بالجهود الرامية إلى زيادة معدل استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وخاصة من خلال تنفيذ استراتيجية ترويجية داخل وخارج أفريقيا، وأعرب عن قلقه لأنه علم أن معدل الاستخدام ظل عند مستوى ٧٠ في المائة في عام ٢٠١١. وأشار إلى أنه من أجل جعل المركز تنافسيا وتحقيق المعيار المرجعي البالغ ٨٠ في المائة، فيتعين على اللجنة الاقتصادية أن تكفل ارتفاع مستوى صيانة المرافق. وتزداد أهمية بذل جهود تسويقية قوية والصيانة في حينها نظرا للعدد المتزايد لمرافق المؤتمرات في أديس أبابا. وينبغي للمنظمة أيضا أن تواصل الاسترشاد بالدروس المستفادة من تجارب إدارة المؤتمرات في المدن الأخرى التي تضم العديد من المرافق المتنافسة.

٥٤ - **السيدة مورينو غويرا** (كوبا): أعربت عن رغبة وفدها في الحصول على معلومات منسقة من الأمانة العامة خلال الدورة الحالية، نظرا لأن القرارات المتعلقة بخدمات المؤتمرات ضرورية لعمل الهيئات الحكومية الدولية. وكررت معارضة وفدها لاستخدام بعض الدول الأعضاء لمرافق الأمم المتحدة لعقد مناسبات معادية لدول أخرى، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد المنظمة، وهو أمر يضر بسمعتها أيضا. وأشارت إلى أن وفدها يحتفظ بالحق في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الوضع.

٥٥ - وقالت إن وفدها وإن كان يقر ضرورة عدم إهدار موارد خدمات المؤتمرات، فإنه يشعر بقلق إزاء الاتجاه مؤخرا نحو ممارسة ضغط على بعض الهيئات الحكومية الدولية بهذا الخصوص، فرغم أن معامل الاستخدام يعد أداة مفيدة، ولكن ينبغي ألا يصبح عائقا أمام المداولات الحكومية الدولية، والتي تستلزم إجراء مشاورات غير رسمية واسعة النطاق في بعض الهيئات.

٥٦ - وأضافت إن اقتراح تقصير تقارير الأمين العام، بما في ذلك تلك المعدة على أساس تقارير مقدمة من الدول الأعضاء ومنبثقة عن دورات الهيئات الحكومية الدولية، مسألة مثيرة للقلق. فمن شأن فرض حدود قصوى قسرية لعدد الكلمات أن يؤدي إلى آثار كارثية ويمكن أن يضر بكم المعلومات المقدمة للدول الأعضاء، وبالتالي يضر بالشفافية. وأوضحت أن الأمين العام اقترح أيضا تنفيذ مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق الذي لم تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأنه بعد، ولكنه لم يقدم المعلومات التي طلبتها الجمعية بشأن آثار ذلك على الميزانية والموارد البشرية ذات الصلة. ويجب أيضا أن تؤخذ بعين الاعتبار الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وأخيرا، أعربت عن رغبتها في الحصول على معلومات عن الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة في فترات السنتين الأخيرة بالنسبة لطباعة الأوفست؛ ورغم إن وفدها لا يعارض الطباعة الرقمية، فإنه يرى أن على المنظمة أن تبقي على قدرتها في طباعة الأوفست.

٥٧ - **السيد سومرو** (باكستان): قال إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة التناقش مع الهيئات التي كان معامل استخدامها أقل من المعيار المرجعي البالغ ٨٠ في المائة للسنوات الـ ١٠ الماضية. وأضاف أنه سيلتمس مزيدا من المعلومات عن الإجراءات التي يجري اتخاذها لمعالجة هذه المسألة.

٥٨ - وأشار إلى أنه لضمان أن تعود مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة بالفوائد، ينبغي تعديل نشرات الأمين العام ذات الصلة على وجه السرعة لتحديد مسؤوليات كبار المديرين وفقا للتوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣٣.

٥٩ - وأضاف أنه ينبغي إيلاء الأولوية بأقصى حد ممكن لطلبات المجموعات الإقليمية المتعلقة بمرافق المؤتمرات والترجمة

الشفوية، لأن اجتماعات تلك المجموعات مهمة في تسهيل عمل المنظمة. وتلزم تحسينات في جميع مراكز العمل في تخطيط خدمات المؤتمرات وتخصيص قاعات الاجتماعات للمجموعات الإقليمية. في هذا الصدد، أشار مع القلق إلى أن إحدى المجموعات حُرمت، في اليوم السابق، من خدمات المؤتمرات، وطُلب إليها دفع تكاليف الخدمات. وسيطلب وفده توضيحا بهذا الشأن من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وتأكيدا بأن الأمر لن يتكرر.

٦٠ - ومضى قائلا أنه قد يكون من المفيد، من أجل تسهيل تحليل نظام ساعات العمل المرنة، الحصول على معلومات عن تجارب منظمات أخرى، بخلاف تلك الموجودة في فيينا، تكون قد استخدمت هذا النظام.

٦١ - وأعرب عن تطلعه للاستماع إلى نتائج المناقشات بين مراكز العمل بشأن كيفية تحقيق معدل الامتثال المستهدف البالغ ٩٠ في المائة لتقديم الوثائق في حينها. وقال إنه سيلتمس أيضا معلومات في مشاورات غير رسمية عن أثر مبادرات تغيير طريقة تسيير الأعمال مثل مشروع نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، أوموجا، الذي ينبغي ألا يُستخدم فقط كوسيلة لتفادي الانتقاد، بل يتوقع أن يسفر عن نتائج ملموسة.

٦٢ - **السيد تشوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد مبادرات إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الرامية إلى الحد من نفقات موارد المؤتمرات وتنفيذ مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة. ورحب بتوقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات التدريب اللغوي وأعرب عن أمله في أن يمتد إلى مراكز العمل الأخرى التدريب الداخلي المقدم في نيويورك وفيينا لاجتذاب المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين المبتدئين. وينبغي للأمانة العامة أن تكفل الانتقال السلس للمعرفة من قدامى الموظفين إلى الموظفين المبتدئين. وينبغي أن تواصل أيضا جهودها الرامية إلى تحسين نوعية الترجمة التحريرية والشفوية في جميع اللغات الرسمية وضمان أن تتمتع جميع الخدمات اللغوية بنفس القدر من ظروف العمل المواتية، بما في ذلك في ما يتعلق بالموارد والموظفين. وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة مسائل ملحة مثل تعيين من يحل محل المتقاعدين. وينبغي المضي بتأني في تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحسين أداء الخدمات اللغوية، وأبدى قلقا، على سبيل المثال، من إمكانية أن تؤثر الخطط الرامية إلى تصحيح التجارب المطبعية إلكترونيا بدلا من الاستعانة بالأفراد المدربين بشكل سلبي على نوعية الوثائق.

٦٣ - وأضاف أن وفده ليس لديه اعتراض على عقد جلسة إعلامية واحدة بدلا من جلستين سنويا، شريطة أن تعقد الجلسة قبل دورة لجنة المؤتمرات. وليس لدى وفده اعتراض على التنفيذ التدريجي لمفهوم الاقتصاد في استخدام الورق وغيره من التدابير الرامية إلى تحسين خدمات المؤتمرات شريطة ألا تؤثر على جودة أو نطاق هذه الخدمات. ويلزم اتباع نهج متوازن إزاء هذه التدابير وإجراء تحليل دقيق لآثارها المالية والتنظيمية. وبدأ وفده، على سبيل المثال، استخدام الوثائق الإلكترونية إلى أقصى حد ممكن، ويحث الوفود الأخرى على أن تحذو حذوه، ولكن قرار وقف تقديم نسخ مطبوعة من البيانات وغيرها من الوثائق إلى المترجمين الشفويين يمكن أن يؤثر سلبا على نوعية خدمات المؤتمرات.

٦٤ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن استخدام التسجيلات الرقمية لجلسات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أثبت أنه بديل ناجح للمحاضر الخطية. وأشاد بهذه الجهود التي أدت إلى دعم وفده للاقتراح المقدم في الدورة السابقة للجمعية العامة لإلغاء المحاضر الموجزة. وأعرب عن تطلعه لتلقي تقرير عن نطاق مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق، الذي من شأنه أن يقلل الكميات الكبيرة من الورق المستخدمة في الوثائق المطبوعة.

٦٥ - وطلب إلى الأمين العام أن يعمل مع الكيانات التي لا تستخدم خدمات المؤتمرات بشكل كامل من أجل تحقيق المعيار المرجعي لنسبة الاستخدام البالغة ٨٠ في المائة، ثم تخطي هذا المعيار المرجعي لمعدل الاستخدام.

٦٦ - وأعرب عن تأييد وفده لمفهوم ساعات العمل المرنة، وقال إنه يتطلع إلى تلقي تقرير عن تنفيذه.

٦٧ - وأبدى دهشته إزاء التصريحات الأخيرة في اللجنة بشأن الاتفاق على إعادة تقدير التكاليف المدرجة في الميزانية في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وذكر أن الفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦ نصت على أن الجمعية العامة تقرر تأجيل النظر في إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف إلى حين النظر في تقرير الأداء الأول. وكان الغرض هو ضمان أن تتماشى الاعتمادات مع النفقات الفعلية، مع توقعات بأن تكون النفقات في أدنى مستوى ممكن. وقد وافقت جميع الوفود على الصياغة اللغوية على أساس أن ذلك من شأنه أن يمكن الأمانة العامة من تحقيق وفورات من أجل تخفيض وتعويض أي أثر لإعادة تقدير التكاليف. وقال إن الأمين العام أكد للجمعية أنه سيصدر تعليماته للمديرين لمواصلة تحقيق وفورات في التكاليف وإن وفده أيد ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على هذا الأساس. فإذا تغير هذا الفهم، فسيتغير أيضا تأييد وفده لجوانب أخرى من اتفاق الميزانية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بخدمات المؤتمرات. ومن شأن إعادة فتح هذه المسائل أن يضر بعمل اللجنة؛ ولذلك فإنه يحث سائر الوفود على تجنب إعادة تفسير الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السابق.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.